العدد (1577) السنة السابعة - الاثنين (10) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نـــافـــذة

# لصوص كهرمانة الاربعون

**سها الشيخلي**

ابدعت انامل الفنان التشكيلي العراقي محمد غني حكمت عندما جسدت شخصية الجارية كهرمانة. كان ازميله مرهفا ولماحا، وهو يرتفع، وينحني في نقل صور اكتناز جسد الجارية الذي يشف من خلال غلالة ... لينقل لنا ولمحبي تاريخ وتراث بغداد مشهدا من حكاية ( الجارية) كهرمانة ، وهي تصب الزيت على جرار اختبأ داخلها ٤٠ حراميا ... هم رعايا دولة الخلافة العباسية في بغداد القرن الخامس الهجري ... ولتروي لنا كهرمانة فصلا شيقا من فصول حكايات ( الف ليلة وليلة ) التي تعرفها كل اصقاع الدنيا ... ويجهلها اغلب مواطني بغداد !!

وتقف اليوم كهرمانة في قلب مدينة بغداد لتصب الماء ... وليس الزيت ( المغلي ) على ٤٠ حراميا .. ربما كانوا يشكلون كل ( حرامية بغداد ) انذاك ..

وبعد ان ازداد عدد الحرامية في بغداد خلال الالفية الثالثة ليصل الى الالاف .... تصبح طريقة معاقبتهم بالزيت المغلي امراً يدعو الى وقفة ... فالحرامية الان ليسوا كحرامية القرن الخامس الهجري .. فهم ليسوا رعاعا .. بل من علية القوم !! ومن المتنفذين في بغداد .. فمنهم الوزير والمدير العام .. وحتى النائب في المجلس !!

فالى العزيزة .. كهرمانة اقول .. حسنا فعلت .. باستبدالك الزيت المغلي بالماء البارد .. فنحن لا نريد ان نخسر حرامية بغداد بهذه السهولة ... فعددهم كما قلت كبير .. لا تكفي كل جرار بغداد لتستوعبهم جميعا ... كما ان حرامية بغداد اليوم .. ينتظرهم قصاص الشعب .. ومحاكمته العادلة .. حتى لو فروا خارج الوطن .. وحتى لو كان وراءهم مفتي بغداد وقاضيها !!! فالانتربول ستجرهم من اذيالهم .. وعمائمهم ...

طريقة كهرمانة في القصاص من اللصوص لم تعد مجدية ، اضافة الى تكاليفها الباهضة، فاذا افترضنا ان كل لص من لصوصنا المعاصرين نقرر عقابة بصب الزيت المغلي على راسه القمي فلكم ان تتصوروا مقدار كميات الزيت التي ستهدر والاموال التي ستنفق لشرائه عن طريق لجان وزارة التجارة من خلال العقود التي ستعقدها مع مموّلي الزيت.

نصب كهرمانة بحاجة الى نصب توأم له، لابد لفنان من فنانينا ان يأخذ على عاتقه ابداعه وتنفيذه واختيار المكان الملائم .ولكن بطبيعة الحال لابد من ان يكون هذا الفنان مدار الحديث من اولئك الذين يسيرون على خطى الرمزية في فن النحت والا اي ساحة من الساحات في بغداد او العراق يمكن لها ان تستوعب اعداد اللصوص (الحرامية ) من الذين يسرقون المال العام بكميات كبيرة لاسيما ونحن على علم بأن اللص عندنا صار اشبه بالاميبيا التي تنشطر الى خلايا لاعد لها ولا حصر فاللص في هذا الوقت وليس العصر العباسي التي تنحدر منه كهرمانة لايسرق لوحده ، بل هناك مساعدون من الدرجة الثانية ، وللمساعدين اعوان ، وهكذا لذلك نرى بأن نؤجل اقامة نصب لحراميتنا ونستبدله باقامة نصب للذين لم يسرقوا فباعتقادنا ان اعدادهم اقل وبذلك نوفر على الفنان عدد الجرار ان كان يريد الرمز للصوص بالجرار كما فعل محمد غني حكمت.

تـــقـــريـــر

# الصيادلة الصغار.. وصيدليات الارصفة

**يوجب قانون الصيدلة استحصال الموافقات الاصولية لمباشرة العمل وبيع الادوية التي هي على تماس مباشر بحياة الناس، وربما يكون النظام المعتمد في اغلب دول العالم يحمل شعاراً واحداً (لا صدق للدواء من دون وصفة طبية) .**

**علي جابر**
**تصوير: سعد الله الخالدي**

الان ظاهرة صيدليات الارصفة المتواجدة في الشوارع والاسواق الشعبية وعرض الادوية المؤثرة سلباً وايجاباً على حياة الناس باتت من السعة وكأنها امر قانوني وغيرمخالف لقانون ممارسة المهنة.

يقول الصيدلاني نوري عباس(٥٠سنة) ان بيع الادوية بهذا الشكل الكيفي لايضر بمن يأخذ الدواء بل بالمجتمع ككل لأن سلامة الفرد الواحد تؤثر على الجميع وللأسف توجد في بعض الاسواق انواع من الادوية النادرة التي لايمكن الحصول عليها اوبيعها الابتراخيص خاصة ومن قبل ذوي الشأن لأنها تصرف بعد اجراء الفحوصات الدقيقة الجسدية والمختبرية على المرضى.ويتأتى منع بيع هذه الادوية لما تتركه من مضاعفات على متناوليها ويكون الاستغراب اكثر عندما تجد ان الاسعار التي تباع بها تقل كثيراً عن أسعار بيعها في الصيدليات المجازة.. بالاضافة الى وجود ادوية وعلاجات تدخل في باب (الممنوعة) قانوناً لأن صرفها يتم من قبل (اطباء اختصاص) ويكون هذا الامرعلى وفق معطيات دقيقة علاجية فقد يؤدي تناولها الى نتائج وخيمة على الاشخاص.

وشاطرته الرأي الدكتورة الصيدلانية(هبه ال يحيى) متسائلة لمصلحة من تباع هذه الادوية والحبوب بهذه الطريقة الفتاكة وماذا فعلت وزارة الصحة ولماذا لاتقوم بحملة كبيرة بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتطبيق قانون الصيدلة الذي يمنع بيع هذه الادوية ، لابل انه يمنع ممارسة مهنة الصيدلة بدون اجازة رسمية وموافقة من الوزارة وفقاً للشروط ،المعروضة فكيف يقوم شباب صغار لايجيدون القراءة والكتابة ببيع ادوية تعد ضمن (المخدرات) اذاما تم تناولها دون التشخيص الطبي اللازم ، واقول ان وجود هذه الادوية بهذا الشكل الكيفي يؤدي الى القضاء على جيل المستقبل وللأسف ان هناك بعض الاطباء والصيادلة يساعدون ويشجعون على مثل هذه الظاهرة التي تحتاج الى حل.

وحول كثرة صيدليات الارصفة واثرها على المجتمع يرى الاعلامي فائز حسب الله ان وجود صيدلية بجوار صيدلية والكثير منها لاتحمل الشروط القانونية والموافقات المطلوبة يؤثر على حياة الناس وان بعض كبار السن استهوته الفكرة فأخذ يبيع الادوية على الرصيف من دون ان يعرف اثارها وقد سببت هذه الحالة آثاراً ونتائج وخيمة على من تناولها ويوجد احد الاشخاص اضطر الى اخذ دواء من هذه الصيدليات فتسبب ذلك في ورم جسده بأكمله...

والحالة تطورت في هذه الايام فراح صغار السن يتجولون لبيع الادوية في عربات اليد وكأنها(الحلويات) من دون مراقبة اووازع.

فيما اجابتنا المحامية شيماء عبد الامير قائلة... يحتاج الامر الى تفعيل القوانين التي هي الان حبر على ورق ومنها قانون الصيدلة وقانون الصحة العامة وهما ينظمان كل مايتعلق بممارسة هذه المهنة ومعاقبة الدخلاء والطارئين ووضع الحلول المناسبة والعقوبات الرادعة للمخالفين ويكفي انه وفقاً لقانون الصيدلة لايجوز صرف الدواء بدون ورقة كشف من الطبيب المختص... واستفحال هذه الظاهرة يحتاج الى اجراءات سريعة ورادعة حفاظا على مجتمع سليم من الامراض.

دواء على الرصيف

مـــن الـشـــارع

# (كـــــاز) وبـــنـــزيـــن

**بغداد / احمد نوفل**

مررنا نحن ركاب سيارات الكيا باحدى محطات تعبئة الوقود التي تقع في شرق العاصمة بغداد .صاحب السيارة نظر الى باب المحطة المغلق ليقول ان هذه المحطة لاتفتح ابوابها الا مرة في كل شهر، ما هو السر في ذلك؟! واجاب على سؤاله بنفسه: لا اعلم .بالمقابل لم نقطع مسافة بعيدة من الشارع المترب حتى رأينا على احد جانبيه صبيا وقد وضع بضاعته من مادة البنزين المعبأ بالعبوات البلاستيكية ويعرضها للمشترين .ذلك يعني ان بعض محطات بيع الوقود الاهلية اذا لم يراقب عملها من قبل مفتشين ومراقبين فأنها ستمتنع عن بيع ما تستلمه من وزارة النفط للمواطن وتفضل بيعه لمن يتاجرون بمادة البنزين من الصبية الصغار لتحقيق ارباح افضل،فتعود ازمة الوقود الى سابق عهدها وكأننا لم نفعل شيئاً .الاستيراد والانتاج والفائض ليس كافيا كل الازمات مالم تراقب المحطات وتحاسب على ما تستلمه من حصة .وزارة النفط مدعوة الى تشديد الرقابة والا فان جهودها التي بذلتها من اجل حل ازمة الوقود سرعان ما تتلاشى بفعل النفوس الضعيفة.

# جسر البياع والزحام المستمر

انشئ جسر البياع قبل حوالي السنتين وهو حديث البناء نسبيا والغاية من انشائه ، تسهيل عملية السير وامتصاص زخم المرور في المنطقة ، ولكن لم تتحقق تلك الفائدة المرجوة منه وذلك بسبب اهمال الشوارع المحاذية له حيث تنتشر المطبات العميقة فيها ، ما يجبر سائقي المركبات على ابطاء سير مركباتهم تحاشيا لضرر تلك المطبات فيحدث الازدحام ، فمتى تقوم الجهة المعنية بأصلاح تلك الشوارع ، تعميما واكمالا للفائدة المرجوة من اقامة الجسر؟

**المواطنة**
**ميساء محمد امين**

رســالــة الـعـدد

# تجـارة وتجـار وديـون مستحقـة

مواد ومواد

لا نعلم ما هو مصير التجار العراقيين الذين رفدوا البطاقة اللتموينية منذ سقوط النظام إذ تعاقد العديد منهم مع وزارة التجارة لتأمين متطلبات البطاقة التموينية وبمبالغ كبيرة تصل الى اكثر من مليار دولاراميركي ولقد تحملوا مصاعب ومتاعب لا يتسع المجال التطرق اليها ولكن نذكر منها تعرض بضاعتهم الى اعمال السرقة وقتل سائقي السيارات من قبل العصابات المسلحة التي تستهدف كل ما يمت للعراق والعراقيين بصلة وهم في طريقهم لايصالها الى مخازن الدولة .ان استقرار اي بلد لايتم فقط بالسلاح وافراد الشرطة والجيش كما هو معروف بل ايضا بالايدي العاملة ومساهمة مختلف شرائح المجتمع ومنهم شريحة التجار.اغلب دول العالم عندما يزور مسؤولوها دولا اخرى لاتخلو وفودهم من التجار لكي يستطلعوا ويتعرفوا ويساهموا في تقديم الافضل للمواطن وخدمة الاقتصاد الوطني ،ولكن الامر عندنا مختلف تماما فمدير عام وزارة التجارة على سبيل المثال يمنع التجار من الدخول لديوان الوزارة لمتابعة معاملاتهم وحدد لهم يوما واحدا هو يوم الاثنين فقط !!ومع ذلك فمقابلته لاتعود بالنفع سوى وعود لا تنفذ من اجل الحصول على مستحقاتهم التي بذمة الوزارة ولا يؤخذ بنظر الاعتبار ان البعض منهم يدفع شهريا مبالغ طائلة تمثل مستحقات قروض من المصارف المختلفة لذلك يطالبون المسؤولين سواء في رئاسة مجلس الوزراء او وزارة التجارة بصرف مستحقات متأخرة منذ سبعة اشهر ،كذلك التعامل اللائق مع التاجر العراقي وعدم منعه من الدخول الى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بدعوى الفساد الاداري كون التاجر مرتبطا مع هذه الوزارة بعقود رسمية ومتابعتها والوقوف على ما الت اليه من الامور المهمة ...وهناك ملاحظة من المهم الاشارة اليها وهي ان هناك مبلغا يقدر بـ(٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ) دولار مرصودا في المصرف العراقي للتجارة لغرض تسوية ديون التجار لكن مدير عام المصرف يجيب بالقول ان المبلغ مرصود للعقود الجديدة والمصرف غير مسؤول عن العقود القديمة !!

شـجـون الـنـاس

### انقطاع الكهرباء مرة اخرى

اهالي المحلة (١٠١) شارع ابي نواس سواء من سكنتها او من اصحاب المحلات فيها يشتكون من توقف المحولة الرئيسة المغذية لأماكن سكناهم ومحالهم التجارية عن العمل ، وهم يعانون لهيب جو آب اللهاب هم وعوائلهم منذ اربعة ايام ، ويستنجدون بالدائرة المعنية بأصلاح الخلل رحمة بهم واطفالهم .

### الى وزارة التجارة

سكنة محلة (١٢٥) حي الكفاح يشتكون من سوء توزيع مفردات الحصة التموينية ، وتلكؤ الحصول على تلك المفردات ، وذكر المواطن ابو سارة في رسالته الى (شؤون الناس) ان معظم سكنة هذه المحلة والمحلات المجاورة من ذوي الدخل المحدود ، وتشكل مفردات البطاقة التموينية تلبية لحاجات معيشتهم على محدوديتها ، ويضيف : منذ ثلاثة اشهر لم يتسلموا مادة السكر والشاي ومساحيق الغسيل ، ويناشدون الجهات المعنية في الوزارة متابعة الحالة ومعالجة الخلل .

### ماذا تفعل سيطرة ابو دشير ؟

مازالت سيطرة مدخل منطقة ابو دشير لغزا بالنسبة لنا نحن سكنة المنطقة ، على الرغم من الشكاوى العديدة التي نشرتها الصحف المحلية ، ويضيف السيد روضان ابو احمد في رسالته لشؤون الناس ، ان القائمين عليها يخلقون الازدحامات في شتى اوقات النهار ومن دون اي مبرر ، وحين تسألهم عن الاسباب يجيبونك بان السيطرة غير المزدحمة تعد مهملة في واجبها وكأن واجب السيطرات الاساس صنع الازدحامات ، ويتساءل المواطنون ، هل سلق الناس في لهيب شمس اب يرضيك ياسيطرة ابو دشير ؟!

### شوارع مغلقة

في رسالة بعث بها المواطن احمد كاظم من سكنة المحلة ٣٣٧ حي الشعب اوضح معاناة اهالي المنطقة من ظاهرة غلق الشوارع غير المبررة ، سيما غلق الشارع العام الواصل من رأس شارع عدن حتى نهاية (الفورتات) حيث يغلق عند موقع متوسطة صلاح الدين وبمسافة اكثر من كيلو متر عن موقع مركز شرطة الشعب ، مايكلف المواطنين وسيارات النقل العام جهدا ووقتا كبيرين في الوصول الى أماكن سكناهم او ارزاقهم ، علما ان الشارع كان قد اعيد فتحه قبل اربعة او خمسة اشهر وباتجاهي الذهاب والاياب وبوجود مكثف للسيطرات ، ومن دون حوادث تذكر .

### مسمار

باتت مراجعة أية دائرة من دوائرنا (الكريمة) عقدة نفسية لدى المواطن ، وبحسب لها ألف حساب قبل ان يخطو الخطوة الاولى ، فهناك الروتين القاتل والمعاملة الانسانية (اللائقة جدا) والطوابير وتجاوزها من قبل معارف الموظف المسؤول والتي يشعر المواطن من خلال حدوثها بالغبن .. كل ذلك وغيره بات المواطن معتادا عليه ، ولكن سؤالا يترك في النفس غصة يتمثل في : لماذا هذا الاصرار دائما على جعل الطوابير تشوى خارجا وتحت سياط اشعة شمس الصيف ، وفيها الشيخ والعجوز والمرأة والمريض ؟ وزيادة في الاذى غالبا ماتكون الطوابير تحت نفث الهواء الحار الذي تطرده ظهور المكيفات !!!!

قضية للمناقشة

# ازمة السكن كما يراها مواطن

ازمة السكن التي يشكو منها البلد منذ زمن بعيد و استبشرنا بحلها الحل الامثل بعد التغيير الذي حدث بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣يبدوانها ستستفحل اكثر وان المواطن من الشرائح الفقيرة وذات الدخل المحدود سيبقى رهين المحنة وحتى اشعار اخر .لذلك يطالب المواطن الحكومة بحل هذه المشكلة وايجاد المأوى لالاف العوائل التي ترهقها بدلات الايجار التي ترتفع يوما بعد اخر او تلك التي بنت لها دورا في مناطق ضواحي المدن بصورة غير شرعية وتقلقها التهديدات المتتالية التي تطلقها الدولة بشأن عدم شرعية السكن.

من الملاحظ ان هناك توجها لايختلف عن التوجه السابق الذي كان يسير عليه النظام البائد وهو توزيع الدور والاراضي والمنح للبناء على اساس اعتباري لا موضوعي ما جعل المشكلة على ماهي عليه بالنسبة لبقية المواطنين اذ ان التوجه المذكور انصب على اصحاب المناصب الرفيعة والدرجات الحزبية والمدراء العامين وهذه الشريحة مع تقديرنا لها لاتعاني المشكلة التي يعانيها المواطن الفقير او ذوو الدخل المحدود .

نحن لانعتقد بان نسبة القضاة او المدراء العامين او اصحاب الدرجات الخاصة في الحكومة ممن لايمتلكون دارا اكثر من نسبة باقي الشرائح لكي يصار الى اقراضهم أو منحهم مئة راتب من اجل بناء دار .هذا الاجراء يمكن اعتباره استفزازا وتعديا على بقية المواطنين وكأن الدولة دولة شريحة معينة لا دولة الجميع .

الايحاء بحل المشكلة عن طريق المشاريع الاستثمارية لم يعد يقنع المواطن فمتى ياترى تدرس هذه المشكلة بجدية وموضوعية بدلا من الاعتبارات والمناصب.

كاريكاتير.....